السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وان منظمة التحرير تقبل كل قرارات مجلس الامن متكاملة لانها، مجتمعة، تعطي الفلسطينيين حقوقهم الوطنية»، واضاف ان الاتفاق هو رسالة للعالم فحواها ان الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لديهما موقف مشترك نحو التحرك لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**القبس**، ١٤/٢/١٩٨٥).

وبصفته رئيسا للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اصدر فاروق القدومي بيانا بخصوص الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، جاء فيه: «ان اي تحرك من جانب منظمة التحرير يجب ان يرتكز على اساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، خاصة تلك الصادرة عن دورتي المجلس الوطني السادسة عشرة والسابعة عشرة، اللتين اكدتا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على اراضيه، ووحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني ومشاركتها، باستقلالية وعلى قدم المساواة، في الجهود المبذولة لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». وقد شدد هذا البيان، الذي فهم منه ان رئيس الدائرة السياسية معارض للاتفاق، على رفض المنظمة لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ باعتباره لا يصلح كأساس للتسوية السياسية، وكذلك رفض اتفاقات كامب ديفيد ومبادرة ريغان، وذكر البيان: «ان المنظمة لن تفوض احدا للتحدث باسمها ولن تقبل بمشاركة التمثيل مع احد، وان اي صيغة اتفاق يتعارض مع هذه المبادىء لن يكون مقبولا ولن يصادق عليه» (**السفير**، ١٦/٢/١٩٨٥)

وفيما يتعلق بموقف (فتح) من الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، فكان اول تصريح اجمل هذا الموقف قد صدر عن صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنتها المركزية، الذي قال: «ان الاتفاق الذي توصلت اليه منظمة التحرير الفلسطينية مع الاردن للتحرك المشترك لا يتناقض مع قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية»، واضاف: «ان مشروع الاتفاق سيعرض على اجتماع طارىء للجنتين، التنفيذية لـ م.ت.ف. والمركزية لحركة (فتح)، لاقراره والتصديق عليه». وقد نفى خلف ان تكون م.ت.ف. قد وافقت على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ كأساس للتحرك المشترك مع الاردن، وقال إن موقف المنظمة من القرار لم يتغير، كما نفى ان تكون المنظمة قد فوضت الاردن بالتحدث نيابة عن الجانب الفلسطيني، مؤكدا على «اننا نصر على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وانها ستمثل هذا الشعب في اي مؤتمر او اي حديث وفي اي وفد». (**الشرق الاوسط**، ١٤/٢/١٩٨٥). واعطى هذا التصريح انطباعا عن وجود تحفظات لدى عدد من اعضاء اللجنة المركزية على الاتفاق.

وعن طبيعة التحرك مع الاردن في المستقبل، قال هاني الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية: «اننا والاردن مقرون بأنه لا بد من عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن كإطار لاي تحرك سياسي، ونحن مقرون بمبدأ الارض مقابل السلام، ولقد تمسكنا بوجهة نظرنا فيما يتعلق بالوفد العربي المشترك الموحد، والتوحد لا يمنع التنوع، والوفد العربي الموحد يعني ان كل وفد يتمتع باستقلاليته داخل هذا الوفد، ولكن ضمن اطار واحد». وقال ان المنظمة مازالت ترفض القرار ٢٤٢ (**وكالة الانباء الكويتية**، الكويت، ١٦/٢/١٩٨٥).

وفي غمرة هذه المواقف، قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، بزيارة الى رومانيا، حيث اطلع الرئيس تشاوشيسكو على مضمون اتفاقه مع الملك حسين بشأن التحرك السياسي المشترك لحل القضية الفلسطينية. وبعد يوم واحد، وصل عرفات الى الجزائر وقابل محمد الشريف مساعديه، رئيس الامانة الدائمة لقيادة حزب جبهة التحرير الجزائرية، بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥، واطلعه على الاتفاق. كما التقى عرفات، في العاصمة الجزائرية، رئيس وزراء يوغوسلافيا، رائف ديزراريفتش، وشرح له طبيعة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني كصيغة تحرك مشترك نحو حل القضية الفلسطينية (**السفير**، ١٧/٢/١٩٨٥).

وبعد زيارته الخاطفة لبوخارست والجزائر، عاد عرفات الى تونس، لحضور اجتماع اللجنة المركزية لحركة (فتح) واللجنة التنفيذية لمنظة التحرير الفلسطينية لمناقشة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، واتخاذ موقف نهائي منه، وبلورة هذا الموقف. وقد حرص المجتمعون على تجنب إثارة اي خلاف مع الاردن كما حرصوا، في الوقت نفسه، على اعتماد الوضوح في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، وكان يتعين على عرفات اقناع اعضاء اللجنة المركزية لحركة (فتح) بمضمون الاتفاق، خاصة وان ابرز الانتقادات صدرت عن اعضائها (**الانباء**، الكويت، ١٩/٢/١٩٨٥).

وخلال الاجتماعات، تم الاتفاق من قبل اللجنة المركزية لـ (فتح) واللجنة التنفيذية للمنظمة على اعداد مذكرة تفصيلية للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني سيتم